

# الخطاب الطائفي للانتخابات في المناطق المتنازع عليها (كركوك نموذجاً)

د. معراج الحديدي



برنامج سياسات العراق (الدورة الاولى)  
حزيران - كانون الاول 2020

## نبذة عن برنامج سياسات العراق

يسعى برنامج سياسات العراق الى ردم الهوة بين النخب الشبابية وصناع القرار عبر التدريب النخب الشبابية على احداث التغيير الايجابي من خلال التأثير في عملية صنع القرار. ان البرنامج يهدف لتمكين المشاركين لإعداد اوراق سياسات واقترح بدائل سياساتية تهدف للارتقاء باداء النظام وتدعم شرعيته. ان هذا البرنامج يتيح للمشاركين التواصل مع صناع القرار والتعرف على ابرز الصعوبات والمشاكل التي تعترض جانب التنفيذ والمتابعة للسياسات العامة. ان هذا البرنامج يسعى لمنح المشاركين قراءة واقعية لبيئة صنع القرار في العراق، وفهماً لفرص وتحديات التغيير.

### ان البرنامج قائم على اربعة مراحل:

**اعداد:** مساعدة المشاركين في الحصول على المهارات الاساسية لإعداد اوراق السياسات وحملات مناصرة فعالة.

**اكتشاف:** ايضاح سياسات عامة مهمة في العراق من قبل مختصين عبر تغطية اصحاب المصلحة، الإطار والاجراءات المؤسساتية، الواقع العملي، والنقاشات الدائرة حول كل سياسة عامة، فضلاً عن آفاق الاصلاح.

**اشراك:** تدريب المشاركين على تطوير الحملات الترويجية وتنسيق اللقاءات مع المسؤولين الحكوميين من اجل البدء بالخطوات الأولى لحملاتهم.

**اغناء:** الأشراف على المشاركين من اجل اعداد ورقة بحثية في مجال اهتمامهم، من اجل اغناء الحوارات وتطوير بدائل سياساتية، والتي بإمكانها ان تساعد على مواجهة المشاكل الحالية.

حقوق النشر محفوظة لبرنامج سياسات العراق © 2020

psdiraq.org

Info@psdiraq.org

## الخطاب الطائفي للانتخابات في المناطق المتنازع عليها (كركوك نموذجاً)

### د. معراج الحديدي

إذا كان من المسلم به أنَّ الدستور العراقي وقانون الأحزاب والقوانين الأخرى كافة المتعلقة بالعملية الانتخابية تحضر وتمنع الخطاب الطائفي بكل أشكاله وألوانه، بيد أنَّ الوضع في كركوك كان وما يزال قائماً على هذا الخطاب، وعلى مدار سبعة عشر عاماً لم يتغير، وما الانتخابات إلا بيئة حاضنة وخصبة لهذا الخطاب ووسيلة أثبتت فاعليتها في الوصول إلى هرم السلطة، والأمر الذي أدى إلى تجذر هذا الداء بين أبناء المجتمع متعدّد الأطياف والقوميات، إذ أصبحت واحدة من أكثر المشاكل التي تعانيتها المناطق المتنازع عليها بصفة عامة وكركوك بصفة خاصة، وهذه الخصوصية تكمن في أنَّ المناطق المتنازع عليها في باقي المحافظات عبارة عن غالبية سكانية واضحة من المجتمع في المحافظة ومع ذلك توجد مناطق محددة فيها نسيج مختلف ومتنازع عليه ضمن هذه المحافظة، في حين أنَّ كركوك محافظة بكلِّ حدودها الإدارية تُعتبر منطقة متنازع عليها وفيها ثلاث مكوّنات أساسية، كل واحدة تنسب لنفسها الأحقية في كركوك، ومن هنا بدأ التنازع يلقي بظلاله على أبناء المجتمع في كركوك، فتعالت الأصوات القومية وانطمست الهوية الوطنية على المستويات كافة، سواء الأداء أم الخطاب أم المساءلة .

### التركيبة الانتخابية للمناطق المتنازع عليها

تقوم هذه الأحزاب من أجل كسب أصوات الجمهور بتحديد برنامج انتخابي تعمل على نشره؛ ليصل إلى أكبر عدد ممكن من الناخبين، وهذا الأمر متعارف عليه في كل دولة من دول العالم، أمّا العراق فلم يختلف عمّا تقدّم من حيث المبدأ في معظم المحافظات، بيد أنَّ الوضع مختلف تماماً في بعض المحافظات خصوصاً تلك التي يوجد فيها لفييف مشترك من أبناء المجتمع وهو ما يطلق عليه المناطق المتنازع عليها.

إذ إنّ هذه المناطق لا تحكمهما برامج انتخابية ولا أيّدولوجية حزبية، إنّما المعيار الأساس في اختيار المرشح يعتمد تماماً على التوجه القومي أو المذهبي بغض النظر عن شخصية المرشح، حتى لو كان غير مؤهّل للانتخاب، ومن هذا المنطلق فإنّ الرؤية الانتخابية في هذه المناطق تقوم على فكرة

انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً.

وبالتأكيد أنّ السير في هذا الاتجاه وعلى مدار 17 عاماً، أمر غير مرحّب به، ولا يمت للديمقراطية، بصلة؛ لأنّ الأخيرة جاءت من أجل مبادئ سامية أهمها اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب، بغض النظر عن لونه ودينه ومذهبه وقوميته، إذ إنّ كلّ هذه الصفات ما هي إلا روابط شخصية تتصل بالإنسان رغماً عنه، ولا دخل لإرادته في تحديدها، بالتالي لا تعني بالضرورة أن تكون هذه العوامل عاملاً مؤثراً في الناخب للعزوف عن انتخاب من يختلف معه قومياً في كركوك.

غير أنّ العرف الذي سرى في المناطق المتنازع عليها بصورة عامة وكركوك بصفة خاصة، كان قد ألقى بظلاله على هذه البدعة السيئة على أقل تقدير لوصفها، وبالنظر للمركز الاجتماعي الذي يولده العرف عن طريق الشعور بالزاميته وضرورات اتباعه، أضحى موضوع التصويت على الأساس المكوّناتي من ثوابت هذه المدينة اتباعاً لنهج العرف السائد في هذه المحافظة منذ تغيير النظام السياسي في العراق.

### الخطاب الطائفي أولوية في كركوك

تتصاعد وتيرة الدعاية الطائفية في كل دورة انتخابية ممّا يزيد من تعقيد المشهد السياسي، ففي الوقت الذي يقترّب موسم الدعاية الانتخابية، يحدث الصراع بين القوى السياسية بمختلف توجهاتها المذهبية والقومية والمناطقية، وفي حمى التنافس الانتخابي ودعاياته باستعمال الطائفة والدين والقومية، كهويات تمييزية، يعتقد المرشحون لهذه الانتخابات، أنّها ستمنحهم عضوية البرلمان لأربع سنوات، يصل الصراع الانتخابي في العراق إلى تبادل الاتهامات بين المرشحين، والاستعراض التمييزي، ومحاولة اللعب على إحساس المظلومية، واستنهاض الغبن التاريخي، ومحاولة اللعب على مشاعر المظلومية التي كانت نتيجة حتمية لتدهور الواقع السياسي الذي يمر به البلد.

وفي معرض الحديث عن عينات من الدعاية الانتخابية وطريقة الخطاب الدعائي للمكوّنات في كركوك نلاحظ أنّ أحد مرشحي المكوّن التركماني في إحدى الدعايات الانتخابية له مكتوب فيها (انتخبوا التركماني الذي أثبت قدرته للدفاع عن حق التركمان في كركوك<sup>1</sup>).

1. مقالة موضوعة على صورة للمرشح التركماني جاسم محمد البياتي في انتخابات 2018.

(انتخبوا التركماني) تعبير يعطي تصوراً واضحاً عن شكل الدعاية الانتخابية التي يتحرك فيها عدد من المرشحين بالانتخابات في كركوك، فهي تأتي في سياق مناطقي وقومي.

وبالمقابل فالمرشح العربي تحديداً في الانتخابات الأخيرة ودخول الجيش إلى كركوك زاد من حدة الخطاب الطائفي، فهو يخاطب جمهوره بنظرة المظلوم وضرورة نصرته وأنهم مواطنون من الدرجة الثانية ويزيد بعضهم في تجمع انتخابي لناخبيه بالقول: (العكال العكال) وهو يعني احفظوا (العكال) بعد إهانته<sup>2</sup>، ملمحاً بتلك الإشارة إلى ممارسات الكرد باتجاه العرب وتهميشهم فترة النزوح قبل دخول الجيش إلى كركوك.

أمّا الخطاب الكردي فمازالت عبارة ( كركوك دلي كردستان)<sup>3</sup> أو (كركوك كردستانية وستبقى كردستانية) هي التي تسيطر على معظم اللوائح الدعائية للمكوّن الكردية ناهيك عن ترينها بالعلم الذي يثير حفيظة باقي المكوّنات.

وليس هذا فحسب بل حتى صور المرشحين من المكوّن الكردي مثلاً، لا تجد لها مكاناً في مناطق عربية أو تركمانية وعلى العكس من ذلك حينما كانت كركوك دائرة واحدة، وهذا يُعزى لسببين:

**الأوّل:** قناعة المرشح عدم فائدة وجود الصورة؛ بسبب الخطاب المتوفر في دعايته الانتخابية وبالتالي لا تجد من يصوّت له.

**الثاني:** هو مشكلة مجتمعية، إذ تجدها ممزقة بعد وضعها ببرهة يسيرة.

وعند مقارنة هذه الخطابات مع خطابات انتخابية أخرى تجد الفارق واضح والنبذة الأثنوإثنية هي الغالبة على كركوك، فمثلاً لو أخذنا ائتلاف النصر فنجد في معظم صور المرشحين عليها عبارات عابرة للطائفية وللقوموية ومنها يوحدتنا العراق يتقدّم والمواطن أولاً، وكذلك الأمر لدى ائتلاف الوطنية التي جاء فيها الوطنية لكل العراقيين، ومن هذه المقارنات يتبين خطورة الموقف في كركوك فهو عبارة عن جوّ متوتر ومشحون دائماً.

2. كلام منسوب للشيخ مهيمن الحمداني مرشح التحالف العربي في كركوك في انتخابات 2018.

3. عبارة موجودة في اغلب المقرات الكردية ودعاياتهم وتعني كركوك قلب كردستان.

## الدوائر المتعدّدة لكركوك مشكلات بصورة حلول

وبعد إقرار مجلس النواب قانون الانتخابات الجديد رقم 9 لسنة 2020 الذي أخذ بمبدأ الدوائر المتعدّدة، نزولاً عند رغبة التظاهرات الشعبية التي كانت قد أكدت على مطلب تقسيم المحافظات إلى مجموعة دوائر، بغية الحيلولة من هيمنة الأحزاب الكبرى، وإفساح المجال للشباب للدخول في المعترك الانتخابي، وإذا كان الكلام عن إقرار الدوائر المتعدّدة سهل جداً في المقال، غير أنّ الوضع يختلف تماماً قبل إقراره وفترة النقاشات حوله؛ لأنّ الخلاف كان محتمماً بين النواب على صياغة دوائر تُفصّل على قياس الأحزاب ومصالحها وجماهيرها، فكل جهة تطالب الحصول على دائرة يكون الثقل الجماهيري فيها تابعاً لها وضامنة للحصول على مقاعده، إلى أن حصل اتفاق على تقسيم دوائر المحافظة حسب عدد استحقاق كوتا النساء فيها وهذا الأمر غير متعارف عليه في الأنظمة التي تأخذ بهذا النظام، فالمعروف أنّ هنالك نظامين بهذا المجال؛ الأول: يكون على حسب الكثافة السكانية، والآخر: يكون على حسب الإدارات المحلية في المحافظة، فجاءت بغداد بأعلى الدوائر إذ اشتملت على 17 دائرة، وهكذا باقي المحافظات، إلّا كركوك فقد تأجّل التصويت على الدوائر فيها لمرتين؛ بسبب الخلافات حول آلية التقسيم، فكل مكّون يريد الحصول على أكثر عدد من المناطق التي يتواجد فيها جمهوره، وذلك للحيلولة للخروج بأقل الخسائر والحصول على أعلى المكاسب.

وبعد المحاولات في الخروج بخارطة طريق متفق عليها قُسمت كركوك على ثلاث دوائر انتخابية؛ أولها: يتكون من قضاء المركز شرقاً مضافاً إليها قضاء الدبس وجزء من ناحية التون كوبري وجزء من قضاء داقوق بالتحديد مركز تسجيل داقوق واحد، وعدد المقاعد المضافة لهذه الدائرة 5 مقاعد؛ أربعة مقاعد للرجال ومقعد للنساء.

أمّا الثاني: فيتمثل في قضاء المركز وسطاً ويتمثل بعمق المحافظة مضافاً إليه قضاء داقوق وأجزاء من ناحية التون كوبري ونازة ويأيجي وبشير، وجزء من ناحية الرشاد، وعدد المقاعد 4؛ ثلاثة للرجال ومقعد للنساء.

أمّا الدائرة الثالثة: فهي قضاء الحويجة والرياض وناحية الزاب وأجزاء متفاوتة من قضاء الدبس، وناحية نازة، وناحية الرشاد، وعدد المقاعد 3؛ اثنان للرجال ومقعد للنساء.

وفي إطار السياسي لتقسيم الدوائر المتعدّدة ذهب العرب والكردي إلى أنّ التوزيع الجغرافي

والكثافة السكانية واقع حال، غير أنّ التركمان لم ترضى إلى حدٍّ ما هذا التقسيم، واقترحت حلاً للأزمة، وهو أن تكون كركوك حالة استثنائية من 4 دوائر أو 3 بحسب القوميات؛ لحل النزاعات، وذلك بتعديل عدد المقاعد، إذ تكون الدائرة الشمالية 4 مقاعد بدلاً من 5، والغربية تبقى 3، وتكون الوسطى وهي محل الخلاف الأكبر 5 بدلاً من 4 مقاعد للحصول على الإنصاف، وهو التعديل الذي يلتزم الكرد الصمت عن المطالبة به؛ لأنّها ربّما تفقده مقعد انتخابي، أمّا العرب فلم يحركوا ساكناً لهذا المقترح؛ لأنّهم ضامنون ثلاثة مقاعد ويرجّح حصول الرابع ضمن دائرة الوسط، بالتالي لم يأخذ المقترح أي توافق مكوّناتي.

وهذا ما يؤكده بعضهم<sup>4</sup>، إلى أنّ خطوط الدوائر ذهبت لحدّ كبير لمصلحة الكرد والعرب، وهذا ما يؤشر على أنّها رسمت على أسس المصالح بين القوى السياسية بعيداً عن المبدأ العلمي، بما يتعلق بعدد السكان من حيث الوجود، وهو ما يثير مشاكل كبرى في كركوك، وإنّ التقسيم المقرّر، لن يصنع الحل إذ ما تزال النظرة الحزبية والمكوّناتية هي المسيطرة، ولذلك لا بصيص أمل ما دامت الهويات النوعية هي الحاكم على مستوى النفوذ والمصالح، وإنّ نظام الدوائر الانتخابية ليس خلاصاً من الأزمات بقدر ما هو خدمة للقوى السياسية المتنفذة، التي رسمت حدود الدوائر في المحافظة حسب منافعها، وقد تزيد الدوائر من أزمة كركوك المكوّناتية.

ولا تقتصر الأزمات على تأسيس الدوائر على أسس المصالح فحسب، فقد توجد أسباباً أخرى؛ يتقدمها غياب الممثل الحقيقي لكركوك ممّا غيّب ثقافة انتخاب الناخب الكردي أو العربي للتركماني وبالعكس، إلى جانب استمرار التخندق الطائفية والحزبية في هذه المحافظة.

والمتتبع لهذه الدوائر من ذوي الاختصاص يجد نفسه أمام تقسيم مكوّناتي بحت، وإن كان لهذا التقسيم أسبابه ودوافعه، إلّا أنّه يحمل في طيّاته مشاكل مجتمعية على المستقبل ولو استعرضنا أهم المشاكل لهذا التقسيم فهي:

1. تقسيم خارطة كركوك إلى مناطق محدّدة لكل قومية من قومياتها ممّا يلقي بظلاله على حصول الانقسام المجتمعي بين أطراف كركوك، وهو ما يجب العمل على إلغاء المناطقية وإبراز روح المواطنة.

2. يعتبر هذا التقسيم وسيلة وبيئة خصبة للمرشحين من أجل إثارة الخطاب الطائفي والعزف

4. د. احسان الشمري تقرير منشور على الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net/news>

عليه بين أبناء المكوّن واستعطافهم؛ من أجل حث الجمهور على انتخابه ممّا يزيد من الكراهية ضد أبناء المكوّن الآخر الأمر الذي ينذر بكارثة حقيقية، وإذا سلّمنا بأنّ الخطاب التحشدي ضرورة لا مناص منها لكسب صوت الجمهور، إلّا أنّ مثل هذا الخطاب سبب من أسباب شرخ المجتمع وانقسامه.

3. العزوف وبدرجة كبرى للانتخابات؛ بسبب وجود بعضهم من المكوّن في دائرة ذات غالبية، يجتمع فيها مكوّن آخر وأعطيت الدائرة لهذا المكوّن ممّا يتنبأ مقدماً بعدم فاعلية صوته في انتخاب مرشحه الذي ينتمي له؛ لأنّه خاسر لا محالة؛ ولأنّه ضمن مناطق غالب عليها مكوّن آخر بالنتيجة سوف يدفعه إلى العزوف عن الانتخابات.

4. أخيراً؛ ولعل أهم الأسباب التي دفعت إلى هذا التقسيم هو انعدام الثقة بين المكوّنات سواءً على المستوى الممثلين السياسيين أم المجتمع، وهذا الأمر دفع إلى العمل على التقسيم بهذه الكيفية.

### الأداء النيابي لممثلي كركوك - اجتماع ظاهري وتقسيم باطني -

بلا شك أنّ واحدة من مخرجات النظام الانتخابي في كون المحافظة دائرة انتخابية واحدة تدفع لأن يكون نوابها متحدون - بغض النظر عن الخلافات داخل المحافظة فيما بينهم - في المركز من أجل الحصول على أكبر قدر لازم من المنافع والامتيازات للمحافظة التي يمثلونها، وهذا الأمر حقيقة لا مناص منها على العمل البرلماني لنواب معظم المحافظات باستثناء كركوك، إذ إنّها منذ 2010 إلى 2018 كانت دائرة واحدة، لكنّها لم ينصفها ممثلها؛ بسبب التشتت الحاصل عند ممثليه في بغداد - فكيف بهم وهي مقسمة على دوائر منطقية-، إذ إنّهم لم يكونوا على قدر مسؤولية تمثيل كركوك مجتمعة إنّما كل نائب يطالب باستحقاق مكوّنه في المحافظة، بعيداً عن المكوّنات الأخرى، والأمر نفسه يجري على النواب الآخرين، ممّا انعكس سلباً على المحافظة فكانت النتيجة إهمالاً واضحاً على أفضل مشاريع كركوك، ولعلّ أهمها المستشفى التركي المعطل العمل فيه منذ 2009، وبالتالي فإنّ ممثلي المحافظة التي تنتج اثنا عشر مقعداً لا تجد لهم صوت مجتمع فيما بينهم في المركز، إنّما تذوب العضوية لصالح أحزاب المكوّن الذي يمثله، فنواب الكرد وهم الأكثرية في الانتخابات الأخيرة أصبحوا جزءاً من التحالف الكردستاني الذي يضم ممثلين عن الإقليم باعتبارهم القوى المهيمنة على القرار الكردي، والأمر نفسه بالنسبة للمكوّن العربي الذي ما إن يصل بغداد نجده



ضمن مشروع عربي أكبر من كركوك، والأمر نفسه ينطبق على التركمان الذين يشكّلون تحالفاً قومياً لهم في البرلمان يهتم بشؤون مكوّنهم، فالأداء الخدمي مقيّد على نطاق ضيق ومحدود ضمن مناطق جمهورهم وهكذا الأمر يسري على ممثلي كركوك جميعهم.

ومما يؤكّد هذا التناثر بين نواب كركوك فلو تتبعنا الأحداث على مدار معظم الدورات النيابية لن نجد لنواب كركوك الاثني عشر، أي: تواجد مشترك في الدائرة الإعلامية الخاصة بالمؤتمرات لأعضاء مجلس النواب بشيء يخص المحافظة هذا من جانب، ومن جانب آخر فيما يتعلق باستحقاق المحافظة في الكابينة الوزارية فلم يكن لكركوك في الدورات السابقة وزير باستثناء 2010 كان النائب محمّد تميم وزيراً للتربية الذي كان مرشّح ائتلاف العراقية، وهذا يعني عدم وجود إرادة مشتركة لنواب كركوك فيما يتعلق بتمثيل وزارتي لهم في الكابينة الوزارية، وعلى الرغم من جود استحقاق وزارتي لهم غير أنّ هذا لم يكن بإرادة نواب كركوك، إنّما هي إرادة الاتحاد الوطني الكردستاني في ترشيح وزير العدل من كركوك في حين نجد لنواب البصرة دوراً كبيراً، وليس كأحزاب في المطالبة بالحصول على استحقاقات المحافظة، ففي التشكيلة الأخيرة للكابينة الوزارية قد وقفوا موقفاً واحداً من أجل إعطاء منصب وزير النفط لمحافظة البصرة، وقد رشّحوا مجموعة من الأسماء لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي باختيار واحد منهم، فكان الموقف واضحاً، وكان لسان الحال يقول: البصرة أولاً وليس الانتماءات.

وفيما يتعلق بالخدمات وتحديدات المستشفى التركي الذي عُرضَ في 2009 وكان واحداً من خمس مستشفيات في العراق، إذ افتُتِحَ المستشفى التركي في بابل في عام 2016 نتيجة جهود نواب محافظة بابل، في حين المشروع نفسه في كركوك إلى هذا اليوم عبارة عن هيكل متهاكك، لم يكن لممثلي كركوك بصمة في هذا الجانب.

### البدائل السياسية

بعد عرض مشكلة الخطاب الطائفي كان من اللازم أن نبحث عن بدائل أو حلول لما عُرضَ من إشكاليات، ولعل أهم هذه البدائل يكمن في الآتي:-

1. إضافة نص قانوني يجرّم الخطاب الطائفي بكل أشكاله في قانون الانتخابات النافذ رقم 9 لسنة 2020 ضمن باب الجرائم الانتخابية، إذ خلا هذا القانون من أي نص بهذا الشأن.

2. ضرورة العمل على الوعي المجتمعي وتثقيف الجمهور للمشاركة السياسية باختيار من يراه الأفضل، بغض النظر عن المكوّن والدين والمذهب وهذا يعتمد على نشر ثقافة المواطنة وبيان أهميتها وإزالة كل ما يتعلق بالقوموية الدينية والمكوّناتية وهنا يتجلى الدور الكبير من قبل منظمات المجتمع المدني والأكاديميين في عقد الورشات والندوات للتوعية بهذا الخصوص.
3. من المهم؛ جعل كركوك دائرة انتخابية واحدة؛ لتفادي العزوف عن الانتخابات في ظل الدوائر المتعددة الذي هو حق وواجب على الدولة في تذليل كل المعوقات من أجل تحفيز المواطن على التصويت، إذ إنّ فكرة الدوائر في كركوك لا تنجح في بعض المناطق التي هي خليط متجانس، ففي زقاق معين توجد فيه ثلاث مكوّنات، لكن هنالك مكوّن ذو غالبية هو الغالب ضمن هذه الدائرة، بالتالي هذا سوف يكوّن عند أبناء المكوّن الآخر تقاعساً عن الذهاب إلى صندوق الاقتراع؛ بسبب قناعته بعدم فوز من يريد ترشيحه بسبب محدودية جمهوره.
4. نجد من اللازم اعطاء دور للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات عن طريق إصدار تشريع يحمي عناصر هذه المؤسسات عند متابعتها لعملية الانتخاب وليس الاكتفاء بالمراقبة الصورية للانتخابات؛ لتفادي حصول التزوير ولضمان انتخابات حرة نزيهة في الانتخابات.